تمويل الميزانية العامة بشكل جار، بدلاً من استثمارها في قطاع الانتاج. «فمنذ بداية سنة ١٩٨٠ وحتى شهر تشرين الأول (اكتوبر) منها، جنّدت بهذه الطريقة حوالى ١,٥ مليار شيكل. واذا فحصنا مسار تدفق هذه الاموال يتضح لنا ان معظمها وصلت إلى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى واستغلت في التجارة وشراء الاراضي. حتى ان جزءاً من الاسهم الجديدة التي انفقتها مشاريع صناعية لم يكن الغاية منها الحصول على استثمارات جديدة، وانما ساعدت اصحاب هذه المشاريع على خفض استثماراتهم الخاصة بها»[١٠]. أي ان الانتعاش في البورصة، والارباح التي أمكن تحقيقها بواسطة عمليات المضاربة، قد دفع المستثمرين الاسرائيليين إلى عدم توظيف اموالهم في قطاع الانتاج الذي لا يحقق الربحية الكافية في ظل سياسة حظر الدعم عنه.

كان الانجاز الوحيد الذي حققه هوروفيتس، من وراء تطبيق سياسته التقشفية، هو التحسن النسبي الظاهر في البند المدني من العجز في ميزان المدفوعات (بضائع وخدمات بدون مصاريف الأمن) الذي انخفض بقيمة ١٣٩ مليون دولار، ووصل في نهاية السنة إلى ٢,٤٦ مليار دولار مقابل ٢,٥٩٩ ملياراً سنة ١٩٧٩[١١]. الا ان هذا التحسن قد جاء على حساب خفض الاستثمارات، كما سبق ورأينا، وعلى حساب خفض الواردات ورفع اسعارها. وهذا الاجراء من شأنه ان يؤدي، بعد مرور سنة او سنتين، إلى وقف عمل الآلات في المصانع اذا لم يتم تزويدها بالمواد الخام المستوردة، وعندئذ سيرتفع العجز التجاري من جديد بسبب قلة الانتاج والاسعار المرتفعة. أي ان التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري والذي يتفاخر هوروفيتس بانجازه، ليس ناتجاً عن مجرى طبيعي لزيادة الانتاج، وانما هو نتيجة لاجراء سلبي قد يعود بالضرر مستقبلاً. وعلى أي حال، فان هذا التحسن لم يؤثر على مجمل العجز التجاري في بنديه المدني والامني، الذي ارتفع من ٣,٨٣ مليار دولار، سنة ١٩٧٩، إلى ٤,٠٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠[١٢]. وقد نلمس خطورة هذا العجز في الاقتصاد الاسرائيلي اذا ما اخذنا في الاعتبار حجم الديون الخارجية التي وصلت، حتى شهر حزيران (يونيو)، من السنة الماضية، إلى ٢٠,١ مليار دولار[١٣]، الامر الذي يبرهن على شدة اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية، وبخاصة الاميركية منها، والتي يمنح جزء كبير منها على شكل قروض. وقد قامت السفارة الاميركية في تل - أبيب بنشر معلومات حول المساعدات الاميركية السخية لاسرائيل، يتضح منها ان هذه حصلت منذ قيامها وحتى تشرين الأول (اكتوبر) من سنة ١٩٨٠ على مساعدات عسكرية ومدنية من الولايات المتحدة على شكل منح وقروض، تقدر بـ ١٥,٦ مليار دولار، وهي ثاني بلد في العالم يحصل على مساعدات ضخمة كهذه من الخزينة الاميركية، بعد فيتنام التي كانت قد حصلت على ٢٣ ملياراً. ويمكن لمس ضخامة هذه المساعدات من خلال حسابها بطريقة أخرى، استناداً إلى المبالغ السنوية التي تحصل عليها اسرائيل؛ حيث يمكن القول انها تحصل، يومياً، على ٦ مليون دولار تقريباً من المساعدات الاميركية[١٤].

اسباب فشل سياسة هوروفيتس

تثبت نتائج دراسة الوضع الاقتصادي لسنة ١٩٨٠، المذكورة سابقاً، فشل